ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إستكمالاً لما تسعى إليه وزارة المالية من إجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعظيم موارد الدولة وضبط المالية العامة للسيطرة على معدلات عجز الموازنة ومعدلات الدين العام سعياً إلى دفع النشاط الإقتصادى، فقد قامت الوزارة بإصدار اللائحة التنفيذية لضريبة القانون على القيمة المضافة وعرضها على مجلس الدولة لحين إعتمادها والذى يأتى على رأس الإصلاحات الأخيرة. ويتميز هذا القانون عن القانون السابق لضريبة المبيعات بإخضاع كافة السلع والخدمات لتوسيع القاعدة الضريبية، وذلك فيما عدا قائمة الإعفاءات التى يستفيد منها قاعدة واسعة من المجتمع المصرى ومراعاة محدودى الدخل ورفع حد التسجيل إلى مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه. وبالإضافة إلى ذلك السعى نحو إصدار قانون التراخيص الصناعية والإفلاس ووضع خطط جديدة لزيادة الصادرات، فضلاً عن الإعلان عن تطبيق سعر للدولار الجمركى بدءاً من اول فبراير ٢٠١٧، وإستمرار الجهود لفض التشابكات المالية والتى قد بلغت قيمتها نحو ٢٥ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى. بالإضافة إلى تنفيذ إستراتيجية طموحة لتنويع مصادر التمويل من الأسواق الدولية دون الإعتماد فقط على التمويل المحلى.

أما بالنسبة لمنظومة الحماية الإجتماعية ودعم الفئات الأولى بالرعاية فتظل أحد الاركان الأساسية ضمن إهتمامات وزارة المالية، حيث تشمل أحدث الإجراءات التى قامت بها الوزارة، السعى نحو الانتهاء من الدراسة الاكتوارية لمشروع الرعاية الصحية الشاملة تمهيدا لتقديم مشروع القانون للبرلمان، هذا بالإضافة إلى قانون جديد للتأمين الصحى تم إقراره من مجلس النواب بمخصصات مالية جديدة بلغت ٣ مليار جنيه.

سياسة مالية كفء وشفافة:

نظام ضريبى مستقر وعادل يراعى الفئات الأقل دخلاً، زيادة إنفاق البرامج الإجتماعية، ضبط المالية العامة للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام

برنامج إصلاح شامل لتحقيق عدالة أكبر فى توزيع الدخل وتمكين المواطنين للإستفادة من ثمار النمو الإقتصادى

نبدأ معاً مرحلة من العمل الجاد، لبناء مصر الجديدة وتوفير فرص حقيقية الآن وللأجيال القادمة مع تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

سياسة نقدية فعالة:

سعر صرف مرن، وإصلاحات هيكلية ومؤسسية للسيطرة على الأسعار

زيادة الإستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة وتشجيع النشاط الإقتصادى ورفع الإنتاجية لتحسين مستوى المعيشة (شبكات المياه والصرف الصحى، الطرق والكبارى، خطوط المترو.....)

خفض معدلات البطالة بشكل مستمر على المدى القصير والمتوسط، لتتراوح بين 11-12% بحلول العام المالى 2018/2017

- **وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧**، فتشير إلى تحسن المالية العامة حيث تراجع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٥.٤% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٧٤.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٦.٤% (١٧٢.٥ مليار جنيه خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥)، وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ١٤% للأول و١٠% للأخير.

- **جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها**. وقد أظهرت **النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥** أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٥%من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٤% من الناتج المحلى؛ وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٤.٤% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٤.٢ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٣.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أقل قدره ١.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٦.٤ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤.٣ مليار دولار في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٩.٥% مسجلاً ٢٦٥٨.٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ٣٨.٦% (٢٦٠١.٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** محققاً ٤٨.٧% ليسجل ٢٨٥٨.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٤٨% (٢٧٩٢.٦ مليار جنيه) في نوفمبر ٢٠١٦. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٢٠٠.٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١٩١.٤ مليار جنيه خلال نوفمبر ٢٠١٦.

- على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً** ٢٣.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، و١٩.٤% في نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١١.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٢٨.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، و٢١.٥% خلال نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٤.٦% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق

وعلى رأسها؛ **"الملابس والأحذية"** ، و**"الأثاث والتجهيزات"**، و**"الرعاية الصحية"**، و**"السلع والخدمات المتنوعة"**.

وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٦.٧% مقارنة بـ٩.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٩١٣.٧ مليار جنيه في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ (حوالى ٨٩.٧% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بلغ نحو ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً كلياً قدرة ٣.٧ مليار دولار (-١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٥ مليار دولار (-١.٤% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٧.١ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بنحو ٤.٤% خلال العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٤.٢ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٣.٤ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ١.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أقل قدره ١.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٦%، مقارنة بـ٣.١% العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣.٩% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ٧.٠% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء

الإستثمارات ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ١١.٢%خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ٨.٦% خلال العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٤.٥% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٢.٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٠.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ١.٩% خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ٠.٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠.١ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2016/2015 -2011/2010)

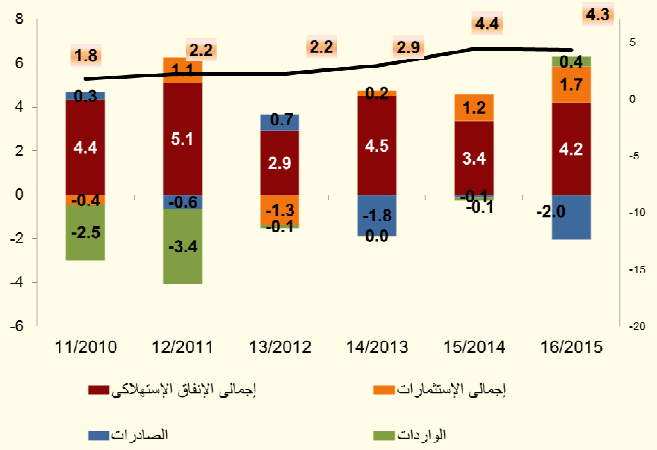

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2016/2015 -2011/2010)

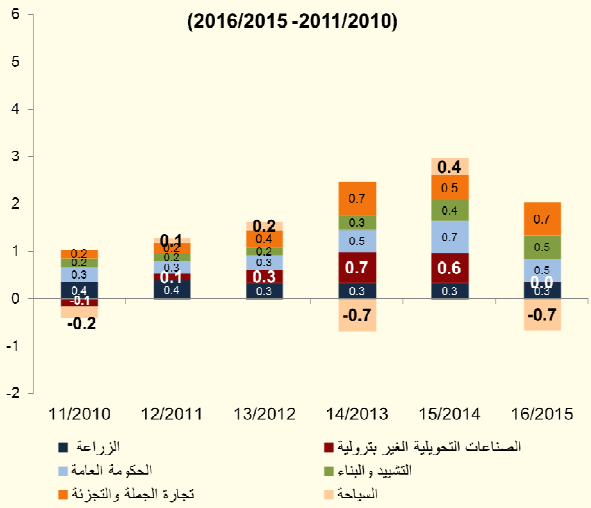

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٥.٣% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال عام المقارنة). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١٠.٨ % (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال العام المالى ١٦/١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام المقارنة)، كما حقق أيضاً قطاع **الحكومة العامة** معدل نمو قدره ٥.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق).أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٣ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٤.٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال عام المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٨.٨% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال عام الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٠%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال عام الدراسة.

Ø تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، فتشير إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٥.٤% خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٧٤.٦ مليار جنيه)، مقارنة بـ٦.٤% (١٧٢.٥ مليار جنيه خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٦).

العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٦/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٦/١٥
١٧٤.٦ مليار جنيه (٥.٤% من الناتج المحلى)	١٧٢.٥ مليار جنيه (٦.٤% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٢١٩.٨ مليار جنيه (٦.٨% من الناتج المحلى)	١٩٢.٢ مليار جنيه (٧.١% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٣٨٩.٦ مليار جنيه (١٢% من الناتج المحلى)	٣٥٤.٦ مليار جنيه (١٣.١% من الناتج المحلى)

المصدر: وحدة السياسات المالية الكلية – وزارة المالية.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

§ على جانب الإيرادات،

حققت جملة الإيرادات نحو ٢١٩.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٢٧.٧ مليار جنيه بنسبة ١٤.٤%، مقابل نحو ١٩٢.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ١٥٤.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ١٦.٦ مليار جنيه بنسبة ١٢% مقابل ١٣٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧

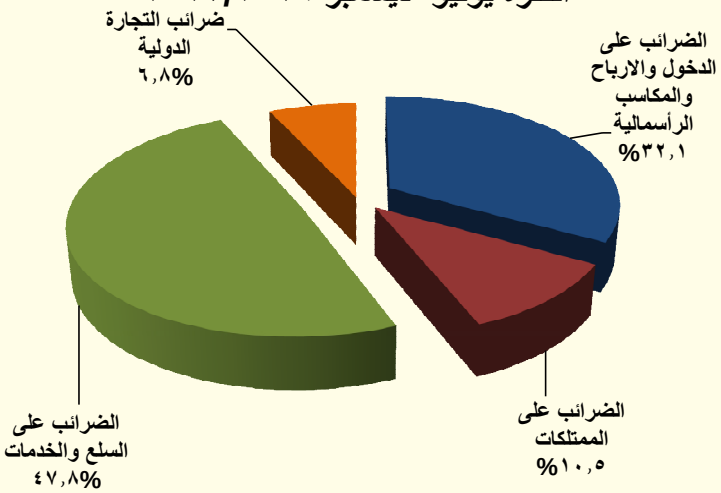

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ٢٦.٦%، وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ١٤.٢% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٣٦%. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١١ مليار جنيه بنسبة ٢٠.٤% لتسجل نحو ٦٥.٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٥٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى وذلك على النحو التالى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٣.٩ مليار جنيه (بنسبة ٨.٥%) لتحقق ٤٩.٦ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٢.١% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١.٢ مليار جنيه) بنسبة ٩.٨% لتحقق ١٣.٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٢.٤ مليار جنيه) بنسبة ٣٧.٥% لتحقق ٨.٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٢.٨ مليار جنيه) بنسبة ١٩.٤% لتحقق ١٧.٣ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٩.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٣%) لتحقق نحو ٧٣.٩ مليار جنيه (٢.٣% من الناتج المحلى).

تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧.٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٣٣.٧% لتحقق ٣٧ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٥.٢% لتحقق نحو ٧.٢ مليار.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٥.٦% لتحقق نحو ٤.٥ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على التأمين، وعقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون، والدمغة على الاعلانات، والدمغة المتنوعة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.١ مليار جنيه (بنسبة ٣٤.١%) لتحقق ١٦.٣ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٠.٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٤٣.٩% لتحقق نحو ١٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٠.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١١.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

<u>على جانب الإيرادات غير الضريبية</u>

- **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى** بنحو ١٣.٤ مليار جنيه بنسبة ٢٦.١% لتحقق نحو ٦٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٥١.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٤٤.٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ١١ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٦% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٣٣.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٤.٣ مليار جنيه (بنسبة ٢١٧.٨%) لتحقق نحو ٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة فى السوق المصرى)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ٣.٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٧.٣%) لتحقق ١١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزى[1] خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٢.٤ مليار جنيه بنسبة ٢٤.٣% لتحقق نحو ١٢.١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١.٩

١/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد فى ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام فى حسابات العام الذى يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزى خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزى، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزى خلال الفترات القادمة.

مليار جنيه بنسبة ٢٧.٨% لتحقق ٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وسجلت **الإيرادات المتنوعة** نحو ٦.٥ مليار جنيه لتنخفض بنسبة -١١.٢% خلال فترة الدراسة، مقابل ٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٠.٣ مليار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

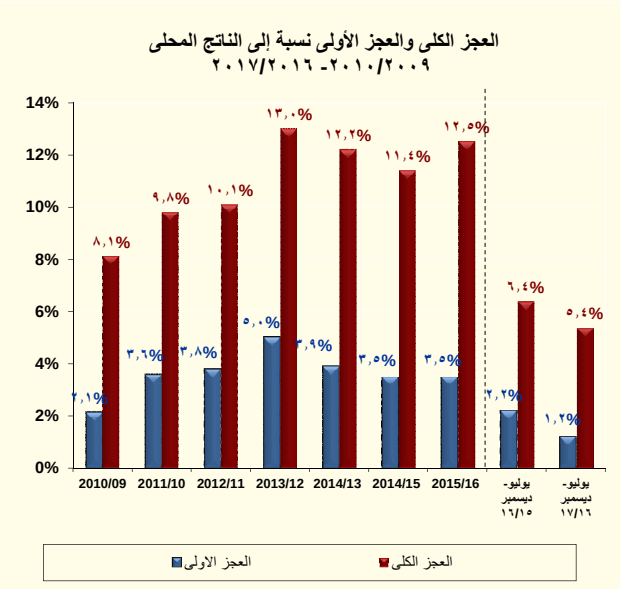

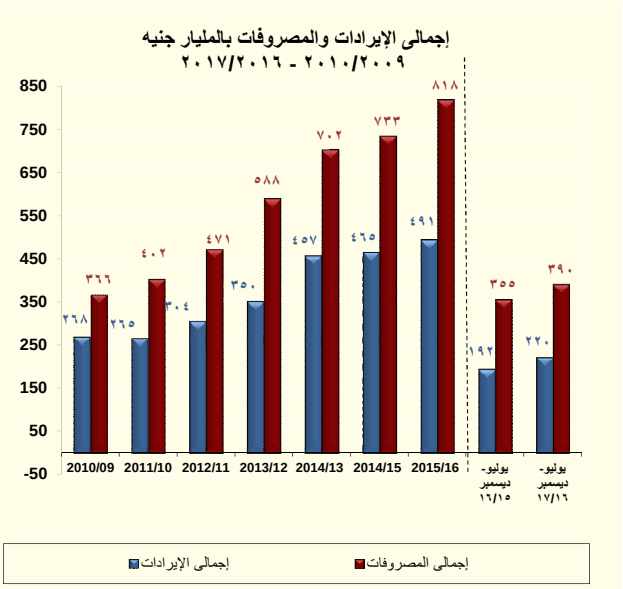

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٣٨٩.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٢% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٩.٩% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ٢٣.٧% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- انخفاض **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنسبة ٢.٤% لتبلغ نحو ١٠٧.٦ مليار جنيه (٣.٣% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة.
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٣%) ليحقق نحو ١٦ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ١٨.٧% لتصل إلى ١٣٥.٣ مليار جنيه (٤.٢% من الناتج المحلى).

- زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ٣.١ مليار جنيه (٢.٣% من الناتج المحلى)، بنسبة ٤.٣% ليسجل ٧٤.٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٧١.٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ü إرتفع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة ٩.٨%) ليحقق نحو ٣٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٣.١ مليار جنيه ليصل إلى نحو ٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ü إرتفاع الإنفاق على دعم الكهرباء بنسبة ٢٣.٥% محققاً ١٩.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ١٤.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٥.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة لإختلاف توقيت شراء القمح المحلى والمستورد، مما لا يؤثر على حجم الدعم بل هناك زيادة فى دعم السلع التموينية بنسبة ١١.٦% بموازنة العام المالى الحالى مقابل موازنة العام المالى السابق.

- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٦.١ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٢٨.٨% ليسجل نحو ٢٧.١ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على المصروفات الأخرى** نحو ٢٩.١ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ١٧.٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٥% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالى السابق ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١١.٤% من الناتج المحلى. وبإستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالى ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التى قامت بها الحكومة خلال العام الماضى، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والحصيلة من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (نحو ٦٨% من

المستهدف).أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامى للموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الانفاق العام علي المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة الي نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ مليارا عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٩٥ مليار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الايرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفع الانفاق علي برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ علي نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨.٥%، كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وايضا ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%، كما إرتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد بلغ المحول من الخزانة لبرامج تكافل وكرامة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنشيط الصادرات بنسبة ٤٣%.وفي اطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الانفاق علي قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بزيادة ٥.٥% عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، كما ارتفع الانفاق العام علي قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

Ø تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٩١٣.٧ مليار جنيه فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ (حوالى ٨٩.٧% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٧٠٣.٥ مليار جنيه (٨٣.٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

  ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٦٠.٢ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠١٦ (١٦.٣% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥.٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٤.٢ مليار دولار (٦.٦% من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٤.٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

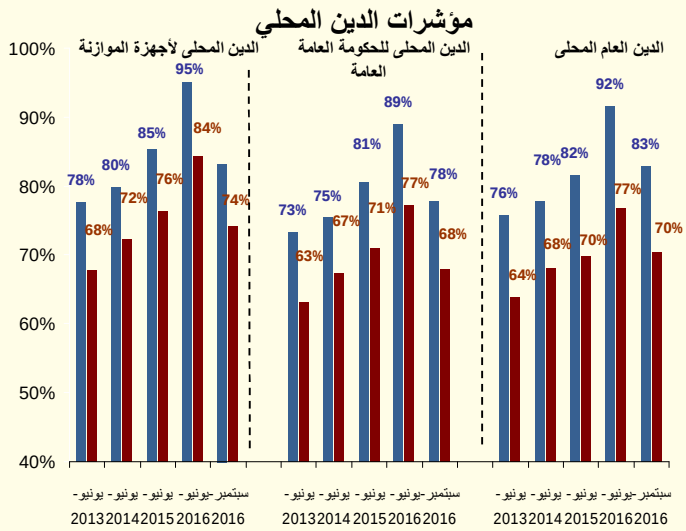

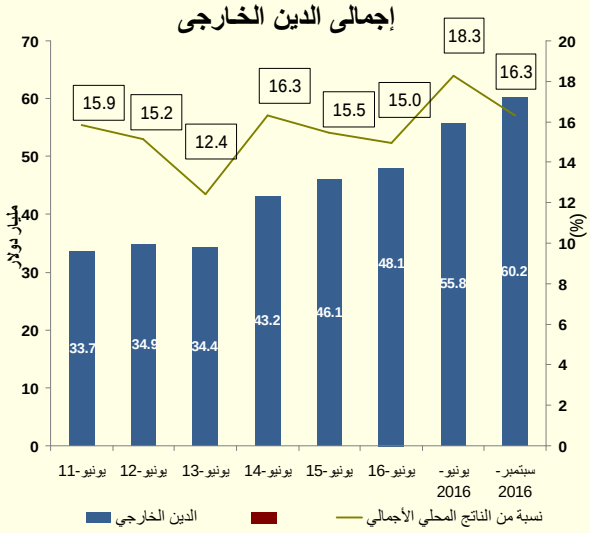

المصدر: وزارة المالية

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** ليحقق ٣٩.٥% مسجلاً ٢٦٥٨.٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ٣٨.٦% (٢٦٠١.٢ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** محققاً ٤٨.٧% ليسجل ٢٨٥٨.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٤٨% (٢٧٩٢.٦ مليار جنيه) في نوفمبر ٢٠١٦. مما فاق اثر انخفاض **صافى الأصول الأجنبية** التي سجلت قيمة بالسالب بلغت ٢٠٠.٥ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل -١٩١.٤ مليار جنيه خلال نوفمبر ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٣٨.٢% (محققاً ٢٠٤٣.٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣٧.٧% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلي ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليصل إلي ٦٥% (ليحقق ١٢٧ مليار جنيه) خلال ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٦٣.٢% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** محققاً ٤٣.٤% ليصل إلى ٩٣٣.٦ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٤٥% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بشكل متباطيء ليسجل ٥٣.٧% (محققاً ٧٠٢ مليار جنيه) خلال ديسمبر ٢٠١٦، مقابل ٥٤.٩% خلال الشهر السابق، كما ارتفع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ايضاً بشكل متباطيء ليسجل ١٩.١% (محققاً ٢٣١.٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١.٥% خلال نوفمبر ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٢٠٠.٥ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقابل -١٩١.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** حيث انخفض ليسجل -٨٠.٦ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ-٨٢.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع انخفض **صافى الأصول الأجنبية للبنوك**، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ١١٩.٩ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ-١٠٩مليار جنيه خلال نوفمبر ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** لتصل إلي ٤٦.٨% محققاً ٢٠٣٢.٨ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٤٥.٤% (١٩٧٩.٧ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلي ١٥٠.٦% (محققاً ٥٢٠.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٤٦.٢% خلال الشهر السابق. وقد ارتفع ايضاً معدل النمو السنوى **للودائع الغيرجارية بالعملة المحلية** ليصل إلي ٢٤.٢% (محققاً ١٣٧٦.٣ مليار جنيه) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢٢.١% خلال الشهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ٢٠.٢% (محققاً ٦٢٥.٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٠.٧% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال ديسمبر ٢٠١٦ ليسجل ٢٥% (٣٨١.٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢٤.٧% خلال الشهر السابق. كما سجل معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ نحو ١٣.٣% (٢٤٤.٢ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٤.٨% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) نحو ١٨.٨% فى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ محققاً ٢٢٢٤.٢ مليار جنيه، مقابل ١٩.٥% خلال سبتمبر ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٥.٤% فى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ مسجلاً ٩٨١.٢ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٥.٧% خلال سبتمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من ذلك، فقد استقرت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية أكتوبر ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.١%، لكنها ارتفعت إذا ما قورنت بـ٤١.٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ لم تصدر بعد).

- ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٢٦.٤ مليار دولار فى نهاية شهر يناير ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤.٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً** ٢٣.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، و١٩.٤% في نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ١١.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٢٨.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، و٢١.٥% في نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٤.٦% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٩.٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، و١٩.٨% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ١٠% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، **"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ٢٤.١% خلال

شهر ديسمبر ٢٠١٦ و٢٢.٦% في نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٦.٨% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٣٢.٩% خلال ديسمبر ٢٠١٦ و٢٧.٤% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٩.٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، **"النقل والمواصلات"** لتسجل ٢٣.٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ و٢٢% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٢.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٢٤.٦% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ و٢٤.٣% في نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٣.٤% في ديسمبر ٢٠١٥.

أما بالنسبة، **لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية**، فقد ارتفع خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ١٦.٧% مقارنة بـ٩.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

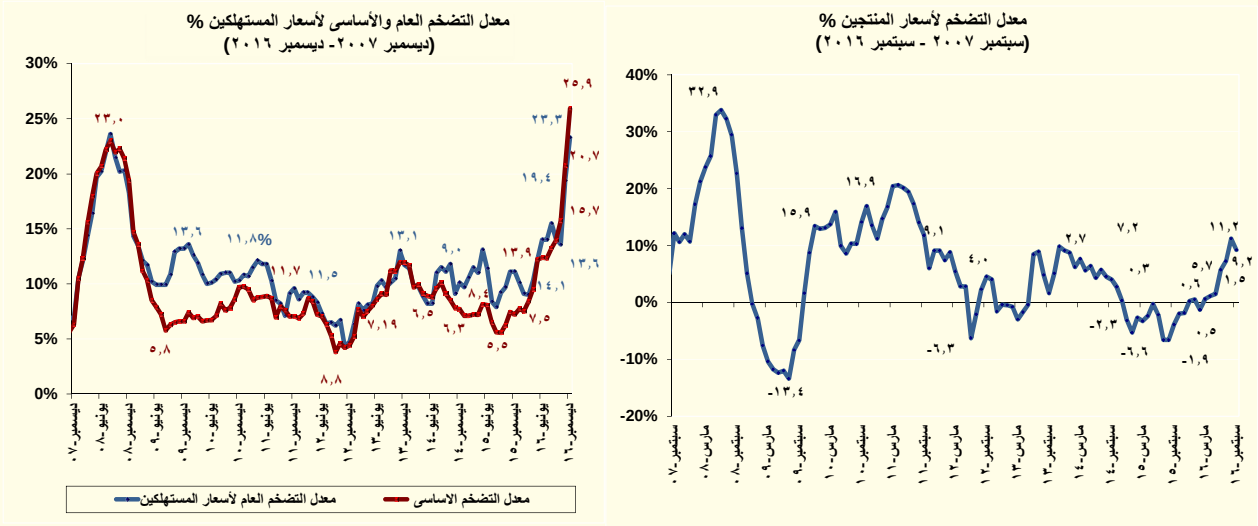

Ø على نحو آخر، فقد حقق **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** نحو ٣.١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل منخفض قدره -٠.١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** معدل بلغ ٥.٣% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٥% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ -٠.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥.

Ø كما إستمر **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٦] فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو ٢٥.٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ ٢٠.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧.٢% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق ٤.٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، مقابل نحو ٥.٣% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم بنسبه قدرها ٣.٥١ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار **"السلع الإستهلاكية"**، و**"الخدمات الأخرى"**، و**"الخدمات المدفوعة"**، لتساهم بنسبه قدرها ٠.٢٥ و٠.٣٦ و٠.٢٣ نقط مئوية على التوالى فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ١٤.٧٥% و١٥.٧٥% على التوالى،

٦/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%، والإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** دون تغيير عند مستوى ١٥.٢٥%.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٧ فبراير ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ٧٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٥.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إرتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بشكل ملحوظ بحوالى ١.٩% ليسجل ٦١٢.٨ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٧، مقارنة بـ٦٠١.٦ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد إرتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٢.٧% ليحقق ١٢٦٧٢.٤٩ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ والذى بلغ ١٢٣٤٤.٨٩ نقطة. كما إرتفع أيضاً مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٢% ليحقق ٤٦٨.٩٥ نقطة خلال شهر يناير ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٦٣.٤٤ نقطة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦.

Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز قدره -٣.٧ مليار دولار (-١.١% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن الطفيف فى الميزان التجارى مما فاق التراجع الذى شهده الميزان الخدمى. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٥ مليار دولار (-١.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أقل قدره ٤ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجاري** ليصل إلى ٨.٧ مليار دولار (-٢.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ١٠ مليار دولار (-٢.٩% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١١.٢% لتحقق ٥.٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ٤.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلي ٣.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة. مما فاق اثر انخفاض حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ١.٥ مليار دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ٣.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بنحو ٨.٤% وانخفاض الكميات المصدرة من البترول بنحو ١٠.٥% خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق[٧]. وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٥.٥%

[٧]/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٢.٧% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و١٩% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة.

لتحقق ١٣.٩ مليار دولار خلال خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ١٤.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع **الميزان الخدمى** بنحو ٥٠.٢% ليحقق فائض قدره ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٢.٨ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية لتصل إلى ٣.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بتراجع الإيرادات السياحية** لتسجل ٠.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٧مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية لتصل إلى ٩.٢ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٣.٧ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. كما ارتفعت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ١.١ مليار دولار، مقارنة بـ٠.٨ مليار دولار نتيجة لزيادة مدفوعات الفيزا كارد بحوالى ٠.٤ مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك فقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٤.٨% لانخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٢.٧% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ٠.٤%.
- انخفضت **التحويلات الواردة** خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ٣.٤ مليار دولار، مقارنة بـ٤.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة – وذلك لانخفاض صافى التحويلات الخاصة لتقتصرعلى نحو ٣.٤ مليار دولار، مقارنة بـ٤.٣ مليار دولار نتيجة لتراجع تحويلات المصريين بالخارج. بينما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ٣٣.٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٢١.٩ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٧.١ مليار دولار (١.٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ ليسجل ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١.٤ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ١.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٢مليار دولار خلال فترة المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٠.٥ مليار دولار.
- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٨ مليار دولار (-٠.٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١.٤ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع **صافى الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٦.١ مليار دولار (١.٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١.٧ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٠.٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦،

مقابل ٠.٠٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- ارتفاع صافى التغير على التزامات البنك المركزى تجاه العالم الخارجى ليحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٢ مليون دولار خلال فترة المقارنة **بسبب زيادة ودائع بعض الدول العربية لدى البنك المركزى.**

§ سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٠.٢ مليار دولار (-٠.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٣ مليار دولار (-٠.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام الماضى.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٥٥ مليون سائح، مقابل ٠.٤٤ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٣.٣ مليون ليلة، مقابل ٢.٤ مليون ليلة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥.